مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (1) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/05/06 ، تاريخ القبول: 2024/05/30، تاريخ النشر: 2024/06/01

ردود ابن جني على النحاة في كتابه علل التثنية
دراسة نقدية تحليلية

نورالدين إمحمد محمد سهل

قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المرقب، ليبيا
nesahl@elmergib.edu.ly

المستخلص

يتناول هذا البحث ردود ابن جني على النحاة في كتابه (علل التثنية)، وتهدف هذه الدراسة إلى توثيق هذه الردود ومناقشتها، وبيان آراء جمهور النحاة فيها، وعرض أدلتهم وحججهم، وذلك لمعرفة صوابها من خطئها، محاولاً ترجيح ما أراه راجحا بالدليل، وقد انتظم البحث في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتتلوهما خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية (ابن جني، سيبويه، ردّ، مذهب)

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة و السلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. أما بعد

فلا يخفى على باحث في الدرس اللغوي مكانة ابن جني (ت. 392هـ) الذي هو أحد أعلام القرن الرابع الهجري، و هو أحد أئمة العربية الذين أسهموا في إثراء الدرس اللغوي إسهاماً كبيرا، فالإرث الذي تركه يعد حقا في طليعة التراث اللغوي الخالد، و من ذلك الإرث كتابه علل التثنية، الذي يتناول مسألة إعراب المثنى و الخلاف الذي دار حولها بين النحاة.

والردّ على النحاة يقوم على مقابلة الآراء اللغوية و دراسة أدلتها، و تحليلها تحليلا علميا، وهو أمر شائع و مألوف في الدراسات اللغوية، وقد حظي باهتمام العلماء قديما و حديثا، حيث سجلت كتب اللغة الكثير من الردود بين النحاة، و المتتبع لكتاب سيبويه (ت.180هـ) يجد فيها ردودا و اعتراضات

لسيبويه على شيخه الخليل بن أحمد (ت.175هـ)، و الأمر نفسه نجده عند الكسائي (ت.189) الذي ردّ على أستاذه سيبويه في الكثير من المسائل اللغوية.

وهذه الدراسة تتناول ردود ابن جني على النحاة في كتابه علل التثنية، و دراسة هذه الردود و مناقشتها، والوقوف على آراء العلماء في هذه المسائل، وبيان أدلتهم وحججهم لمعرفة صوابها من خطئها، وقد انتظم البحث في مقدمة ومبحثين تتلوهما خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع وجاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بابن جني و كتابه علل التثنية. ويشمل مطلبين :

- المطلب الأول: التعريف بابن جني.
- المطلب الثاني: التعريف بكتابه علل التثنية.

المبحث الثاني: ردود ابن جني على النحاة في علل التثنية. ويشمل مطلبين:

- المطلب الأول: ردود ابن جني على النحاة في تثنية الاسم الظاهر.
- المطلب الثاني: ردّه على النحاة في تثنية الاسم المبهم.

الخاتمة: و ذكرت فيها النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الأول : التعريف بابن جني و كتابه علل التثنية

المطلب الأول : التعريف بابن جني

اسمه و نسبه

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المعروف بابن جني، ولم تذكر كتب التراجم نسبا له بعد جني، وجني – بكسر الجيم و تشديد النون و الياء– اسم أبيه الذي كان مملوكا روميا لسليمان بن فهد الموصلي، ولا يعلم عنه شيء قبل مجيء عائلته للموصل، و لعل سبب ذلك أنه ينحدر من أصول غير عربية[1].

1– أحمد البغدادي، تاريخ بغداد، 311/11.

مولده و نشأته

ولد أبوالفتح بالموصل، و اختلف المترجمون في سنة ولادته، والراجح أن مولده كان في عام (322هـ)، و نشأ ابن جني بها و تلقى تعاليمه الأولى فيها، ثم رحل إلى بغداد و استقرّ فيها ، ودرس بها العلم إلى أن مات[1].

شيوخه

بعد أن تلقى ابن جني تعاليمه الأولى بالموصل، رحل إلى بغداد طلبا للعلم، و قد تلقى العلم على يد مجموعة من العلماء منهم[2] :

1- أبوبكر محمد بن الحسن العطار، المعروف بابن مقسم، المتوفى سنة (354هـ)، وهو من تلاميذ ثعلب.
2- أبو الفرج الأصفهاني، صاحب كتاب الأغاني، المتوفى(سنة 356 هـ).
3- أحمد بن محمد الموصلي، الشهير بالأخفش الموصلي، و المتوفى سنة (ت.377هـ).
4- أبو علي الفارسي، المتوفى سنة (ت.377هـ)، وهو أبرز شيوخ ابن جني، حيث لازمه أربعين سنة حتي قيل إنه نبغ بصحبته لأبي علي.

تلاميذه

داع صيت ابن جني حتى فاق علماء عصره، و ذلك لبراعته في علوم العربية، وهو أمر أثبته له المتقدمون و المتأخرون على السواء، الأمر الذي جعل طلاب العلم يلتفون حوله لينهلوا من علمه، حيث خلف شيخه أبا علي في حلقات التدريس ببغداد، و أصبح إمام العربية فيها فالتف حوله زملاؤه تلاميذ أبي علي، منهم أئمة كبار كعبدالسلام البصري، والسمسي، وغيرهما[3].

مكانته و آثاره العلمية :

كان ابن جني من أبرز أئمة اللغة و الأدب، و كان من أحدق علماء عصره و أعلمهم بالنحو والتصريف، إلا أنه برع في الصرف، فعلمه فيه كان أقوى و أكمل من علوم اللغة الأخرى، ولنا فيما قدّمه من دراسات و مباحث صرفية خير شاهد، و لعل أبرز تلك المباحث مبحث الاشتقاق الأكبر الذي

1- ينظر : جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة 131/2.
2- ينظر : ياقوت الحموي، معجم الأدباء،1586/4.
- ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء،1587/4، و جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة،2/ 1343

اهتدى إليه ابن جني و استلهم معالمه من شيخه أبي علي الفارسي، قال صاحب معجم البلدان : " عثمان بن جني... من أحدق أهل الأدب و أعلمهم بالنحو و التصريف"[1]. كما كان ابن جني بارعا في دراسته لأصوات اللغة، ما جعل العلماء يعتبرونه الرائد الأول لعلم الأصوات، وذلك لما قدّمه من دراسات في كتابيه : الخصائص، و سر صناعة الإعراب.

وترك أبو الفتح آثارا علمية عظيمة، حظيت باهتمام اللغويين و البُحاث على مر العصور، وتجاوز عدد مصنفاته الخمسين في علوم اللغة المختلفة، ومن تلك المصنفات التي أبدع فيها وأحسن: سر الصناعة، والخصائص، وعلل التثنية، والتلقين، واللمع، والمحتسب في شرح شواذ القراءات، والتعاقب في العربية، وشرح القوافي، والمذكر والمؤنث، وتفسير المنصف، وتفسير ديوان المتنبي، ومختصر التصريف، ومختصر العروض والقوافي، والألفاظ المهموزة، و النوادر في العربية وغيرها[2]

وفاته

بعد حياة حافلة بالبحث والكتابة والتصنيف توفي أبوالفتح يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر صفر، سنة اثنتين و تسعين و ثلاثمائة من الهجرة، عن عمر قارب الخمسة و الستين عاما[3].

المطلب الثاني : كتابه علل التثنية

يعد كتاب علل التثنية كتيبا صغيرا لا يتجاوز العشرين صفحة، وهو مخطوط وحيد يوجد بمكتبة جامعة ليدن بهولندا، و يقع في أربع و عشرين ورقة، خصصت الورقة الأولى منها إلى واجهة الكتاب متضمنة عنوان الكتاب و اسم مؤلفه، و قد قام بتحقيق هذا الكتاب عبدالقادر المهيري و نشره في العدد الثاني بمجلة حوليات الجامعة التونسية عام1965م[4] ، وترقيم الكتاب يبدأ من الصفحة التاسعة و الثلاثين، و ينتهي بالصفحة السابعة و الخمسين، وذلك راجع إلى ترقيم الأبحاث بالمجلة التي نُشِر فيها.

والكتاب يتناول مسألة إعراب المثنى و ما أثارته من خلافات نحوية بين النحاة، وهو نموذج لمنهج التعليل عند ابن جني، و يسترعي انتباه القارئ العلاقة التي بين كتاب علل التثنية و كتاب سر

1- ينظر : ياقوت الحموي، معجم الأدباء،1585/4

2- ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان،ج.216/3، و ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ،1586/4 و ما بعدها، و تاريخ بغداد،311/11

3- ينظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان، 246/3.

4- ينظر : ابن جني، علل التثنية،ص.39.

صناعة الإعراب، حتى إن بعض النصوص موجودة بحذافيرها في علل التثنية، و هو أمر جعل محقق الكتاب يستعين بنسخة مصورة من مخطوط سر صناعة الإعراب ليكمل الكلمات التي طمست من علل التثنية بسبب الرطوبة التي أترث على الصفحات الأخيرة منه، قال المحقق : " وقد استعنا في تحقيق النص بنسخة مصورة لمخطوط سر صناعة الإعراب الموجود بالمكتبة القومية بباريس "[1].

أما منهج ابن جني في علل التثنية، فيقوم على عرض المسألة ثم يأخذ في ذكر الآراء و الحجج، ثم يقوم بالرد عليها و ترجيح إحداها، و الملاحظ عليه أنه كثير الاستدلال بأقوال سيبويه، و أبي علي الفارسي، كما يلاحظ عليه كثرة الانتصار لآراء سيبويه.

كما اتبع أبوالفتح في علل التثنية طريقة السبر و التقسيم، حيث يقوم بعرض جميع الاحتمالات التي تحتملها المسألة، ثم يناقش تلك الاحتمالات و يبين وجه فسادها، أو صوابها وذلك ببيان وجوه القوة و الضعف فيها.

المبحث الثاني : ردود ابن جني على النحاة

المطلب الأول : ردوده على النحاة في تثنية الاسم الظاهر

عرض ابن جني آراء النحاة و اختلافاتهم في ألف التثنية، ولم يكن الخلاف محصوراً بين البصريين و الكوفيين فحسب، بل كان فيما بين أفراد المدرسة الواحدة، ومجموع ما ذكره ابن جني ينحصر في أربعة مذاهب هي :

المذهب الأول : يرى أصحابه أن الألف في المثنى في حالة الرفع، و الياء في حالتي النصب والجر إنما هي حروف إعراب، و ليس فيها نية إعراب، و نسب ابن جني هذا القول إلى سيبويه(ت180هـ)،و ابن كيسان (ت299هـ)، و أبي بكر السراج (ت316هـ)، و أبي علي الفارسي (ت377هـ).

واختار ابن جني هذا المذهب حيث قال مستدلا على صحته : " والدليل على صحة قول سيبويه أن الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره، أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو: رجل و فرس، هو موجود في التثنية في نحو قولك: (رجلان وفرسان) وهو التمكن."[2]

1- ابن جني، علل التثنية، ص.39.

2- علل التثنية،ص42

وحجة القائلين بهذا الرأي أن المثنى اسم متمكن يحتاج إلى اختلاف الإعراب فيه، شأنه في ذلك شأن الاسم المفرد، قال ابن جني : " و قولنا : (الرجلان) و نحوه، معرب متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب"[1]، و حرف الإعراب إما أن يكون الحرف الذي قبل الألف، أو الألف، أو النون التي تلي الألف، أما كون حرف الإعراب في المثنى ما قبل الألف فلا يصح عند ابن جني ، و ذلك لأن ما قبل الألف كالدال في قولنا : (الزيدان)، كانت في المفرد حرف إعراب، و لما ثُني الاسم انتقلت من المفرد الذي هو أصل إلى الثنية التي هي فرع ، وشأنها في ذلك شأن المذكر في قولنا : قائم، انتقلت عنه إلى التاء في المؤنث الذي هو الفرع كما في قولنا : قائمة، فكما كانت التاء في المؤنث حرف إعراب، تكون الألف في المثنى حرف إعراب.

وأما النون فيرى ابن جني عدم جواز القول بأن تكون حرف إعراب، لسببين أولهما: أن النون تحتمل الحركة لأنها حرف صحيح ، و لو كانت حرف إعراب لوجب أن نقول : جاء المعلمانُ، و رأيت المعلمانَ، و مررت بالمعلمانِ، فتعرب النون و تبقى الألف على حالها.

وثانيهما : أن النون قد تحذف في الإضافة، وحرف الإعراب لا يحذف و إنما يثبت عند الإضافة، كثبوت النون في لفظ (غلمانٌ) فتقول : هؤلاء غلمانك، ورأيت غلمانك، و مررت بغلمانك، و هذا يستوجب أن تكون الألف هي حرف الإعراب في المثنى[2].

وعلى هذا يكون احتمال أن تكون النون حرف إعراب باطلا، كما بطل احتمال ما قبل الألف حرف إعراب، وبهذا تكون الألف هي حرف الإعراب في المثنى.

و ما ذهب إليه ابن جني هو مذهب جمهور النحاة؛ إذ ذكر ابن الورّاق (ت.381هـ) أنه يجب الأخذ بهذا المذهب، و استدل على ذلك فقال :" ...وإنما وجب أَن تكون هذه الحروف حروف إعراب، لأن معنى الكلمة إنّما يكمل بها، وصارت آخر حرف في الاسم"[3]، و تابعه ابن يعيش(ت.643هـ)، حيث ذكر بأنّ حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها، للدلالة على اختلاف أحوالها من الفاعلية والمفعولية ونحوهما، فالدال في كلمة (محمد) تظهر فيها أحوال الإعراب المختلفة فتقول :

1- المصدر السابق، ص42.
2- المصدر السابق،ص.43.
3- ابن الوراق، علل النحو،ص.162

زارني محمدٌ، ورأيت محمداً، ومررت بمحمدٍ، فاختلفت حال الاسم بحسب اختلاف الإعراب، ولمّا دخلت الزيادة للتثنية كان حرف التثنية من تمام الاسم، وصار حرف إعراب فيها[1].

المذهب الثاني : يرى القائلون به أن الألف ليست بحرف إعراب، و لا هي بالإعراب، و إنما هي دليل الإعراب، والإعراب مقدر في الحرف الذي قبل العلامة، وحروف التثنية علامة على ذلك، فإذا رأيت الألف كان الاسم مرفوعاً، و إذا رأيت الياء كان الاسم منصوباً أو مجرور، وعزا ابن جني هذا المذهب لأبي الحسن الأخفش (ت.215هـ)، و اختاره أبو العباس المبرد (ت. 247 هـ)؛ إذ نص في المقتضب على أن هذا المذهب لا يجوز غيره، وذكر المبرد أن الألف إن كانت هي حرف الإعراب فيجب أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من كلمة (محمد) ونحوها، وإنما هي دليل على الإعراب كما استدل المبرد على كون الألف دليل إعراب أنها لو كانت حرف إعراب لما علمنا بها رفعا من نصب، و لا جر[2].

وذكر ابن الأنباري(ت. 577 هـ) أن هذا مذهب الكوفيين، و قد استدلوا على صحة مذهبهم بأن حروف التثنية و الجمع تتغير كتغير الحركات في الاسم المفرد، و جمع التكسير، وذلك كما في قولهم : جاء الرجلان، وصافحت الرجلين، وسلمت على الرجلين، إذ تغيرت الحروف فيها كتغير الحركات في الاسم المفرد كما في قولهم : جاء الرجلُ، و صافحت رجلاً، وسلمت على رجلٍ. وهذا التغير يراه الكوفيون دليلا على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت هذه الحروف حروف إعراب ما كانت أن تتبدل عن حالها، و هذا التغير يدلّ على أنها بمنزلة تلك الحركات، و أضاف الأنباري أن الكوفيين استدلوا على ذلك بأن سيبويه سماها حروف الإعراب؛ وذلك لأن الاسم أعرب بها، كما يقال: حركات الإعراب، للحركات التي أعرب الاسم بها، و أيدوا قولهم هذا بأن سيبويه جعل الألف في التثنية رفعا ، وجعل الياء فيها جرّا، وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجر[3].

ورفض ابن جني قول أبي الحسن الأخفش أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، و أجاب عليه بقوله : "

1- ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل،188/3.

2-ينظر: المبرد، المقتضب،2 /175.

3- ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،30/1 و ما بعدها.

... وهذا الذي ذكره غير لازم، وذلك أنا قد رأينا حروف إعراب بلا خلاف تفيدنا الرفع و النصب و الجر، وهي أبوك و أخواته"[1] .

ويمكن الإجابة عن قول الأخفش والمبرد من ثلاثة أوجه أولها: أن هذه الحروف المتجددة هي مكملة للاسم؛ وقد زيدت في آخره لمعنى لا يفهم إلا بوجود هذه الأحرف، شأنها في ذلك شأن ألف وياء النسب، وغيرهما. فكما لم يكن ما قبل هذه محلّا للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلّا له إذ الإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة.

وأما ثانيها: فإن الإعراب لو كان مقدرا في الحرف الذي قبلها لم تحتج إلى تغييرها، كما لم تحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم وفي ألف المقصور. وأما ثالثها: فهو أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها.

وقد ردّت طائفة من النحاة هذا المذهب، ورُدَّ بأمور منها ما ذكره الزجاج(ت.337هـ) من أنّ الإعراب دليل، فإذا احتاج إلى دليل، فقد سقط المعنى المدلول عليه[2]. و أجاب أبوعلي الفارسي عن هذا القول بأنّ هذه الحروف لو كانت دلائل إعراب للزم ألا تختل بحذفها دلالة الأسماء على ما كانت تدل عليه من التثنية والجمع.

المذهب الثالث : وهو مذهب أبي عمر الجرمي (ت.225 هـ) حيث ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن الألف في المثنى في حالة الرفع حرف إعراب، غير أنه كان يزعم أن انقلابها في حالتي النصب و الجر إلى ياء هو إعراب.

وقد ردّ ابن جني قول الجرمي أن انقلابها هو الإعراب، وذكر أن قول الجرمي ضعيف[3]، وقد بيّن ابن جني وجه فساد هذا المذهب أن الجرمي جعل الإعراب في حالتي النصب و الجر معنى لا لفظا، وفي حالة الرفع جعله لفظا لا معنى، وهو بذلك يكون قد خالف بين حالات الإعراب في الاسم الواحد[4].

1- ابن جني، علل التثنية، ص. 46.

2- ينظر: الزجاج، الإيضاح في علل النحو،ص132.

3- ابن جني، علل التثنية، ص. 47.

4- ينظر: ابن جني، علل التثنية، ص.48.

ويتضح من قول ابن جنّي أنه ألزم أباعمر المخالفة بين حالتي الإعراب؛ إذ جعل أبوعمر الإعراب في حالتي الجر والنصب القلب، وهو معنويٌّ، وجعله في حالة الرفع لفظاً، و قد ردَّ أبو حيان (ت 745هـ) على هذا الإلزام بأن الإعراب في حالة الرفع ليس لفظا؛ لأنّها لا إعراب فيها، وعدم الإعراب يأخذ مقام الإعراب، وذكر أبو حيان أن أبا عمر أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفع حرفا إعراب، ولا إعراب فيهما، وعدم الإعراب يقوم مقام الإعراب[1]. وتبدو المخالفة على توجيه أبي حيان أشدّ من المخالفة على توجيه ابن جني؛ لأنها لا تجعل أثرا للرافع، وإنما الأثر يكون للناصب والجار.

وهذا المذهب رفضه جمهور النحويين، منهم ابن الأنباري حيث ذكر أنه فاسد من وجهين : أولهما أنه يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا وجود له في كلام العرب، وثانيهما أنه يجعل التثنية والجمع في حالة الرفع مبنيين، وذلك لأن الرفع هو أول أحوال الاسم ولا انقلاب له، كما تجعل التثنية و الجمع في حالتي النصب والجر معربين لانقلابهما[2].

كما رفضه أبو البقاء العكبري (ت606هـ) الذي أجاب عن قول الجرمي بأمرين : أولهما أن الانقلاب لو كان إعرابا لم يكن في المثنى والمجموع رفع؛ لأن الألف والواو غير منقلبتين عن شيء. وثانيهما: أنَّ الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف، بل هي حرف موضوع ابتداء، فلا انقلاب، بخلاف الأسماء الستة، و ذكر العكبري أن الجرمي لو أراد بالانقلاب أن تنقل الحرف من حال إلى حال، لا الانقلاب التّصريفي، فإن هذا لا يمنع من كونها حروف إعراب، وعندها يكون الانتقال مبنيا على الإعراب المقدر[3].

المذهب الرابع : و ينسب إلى الفراء (ت 206 هـ) حيث يرى أن الألف و الياء كليهما إعراب، و تبعه في ذلك قطرب (ت 206هـ)، و أبو إسحاق الزيادي (ت249هـ)، وقيل أنَّهم أخذوه من قول سيبويه عن ألف التثنية : (وهو حرف الإعراب) ولكن هذا القول يُضعفه ما ذكره سيبويه بعده إذ قال : "ومن ثَمَ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتاء لا تكون علامة إعراب."[4]

1- ينظر:أبو حيان، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل،289/1.

2- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،33/1.

3- ينظر : أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،ص.208.

4- سيبويه، الكتاب،18/1.

وقد ردّ ابن جني هذا المذهب، وذكر أنه أبعد الأقوال من الصواب، واستدل على فساده بما ذكره أبو علي الفارسي كون علامة الإعراب زائدة له، و إن حذفت هذه العلامة لم يتغير معنى الكلمة، أما حروف التثنية و الجمع فليست بزائدة، لأن بحذفها يذهب معنى التثنية والجمع[1].

ومما أجاب به ابن جني عن هذا المذهب أن الألف لو كانت إعرابا لقلبت الواو ياء كما في كلمة (مذروان)، إذ وقعت رابعة في آخر الكلمة، و الألف بعدها إعراب، قال ابن جني عن ذلك : " ...ويفسده شيء آخر وهو أن الألف لو كانت إعرابا لوجب أن تقلب الواو في (مذروان) ياء لأنها رابعة قد وقعت طرفا، و الألف بعدها إعراب كالضمة من زيد، و بكر"[2] فابن جني استدل على صحة ما ذهب إليه بما سمع عن بعض العرب في قولهم (مذروان) مما يؤكد أن الألف ليست إعرابا بل هي حرف إعراب.

وذكر ابن الأنباري أن هذا القول ظاهر فساده وذلك لأن الإعراب لا يؤثر سقوطه على بناء الكلمة وأما حروف الثنية و الجمع فحذفها يذهب معنى التثنية والجمع، وهذا يدل على أنها حروف إعراب وليست بأعراب[3].

واعترض ابن يعيش على قول الفراء، وذكر أنّ الإعراب إذا أسقط لم يخل بمعنى الكلمة، في حين أن إسقاط الألف أو الياء، يخل بمعنى التثنية، و هذا يدل على أنّهما ليستا بإعراب[4]. ويضاف إلى ذلك أن الحرف قد يكون من نفس الكلمة ويكون إعرابا، فالأفعال المعتلة الآخر جزمها بسقوط حرف العلة، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من الكلمة جاز أن يكون بإثباته، وليست علامة الإعراب زائدة في كل موضع.

يظهر مما سبق أن أصحاب المذاهب قد استدلوا بقول سيبويه فيما ذهبوا إليه، وهذا يوضح اختلافهم في تفسير قول سيبويه، إذ نسبوا إليه رأيين: أولهما: أنَّ هذه الحروف حروف الإعراب، وعندئذٍ لا تكون هي الإعراب، أي: علامة الإعراب، لأنَّ حرف الإعراب جزء من الكلمة وعليه تظهر الحركات إن كان مفرداً.

1- ينظر : ابن جني علل التثنية، ص.48.

2- ابن جني، علل التثنية، ص.49.

3- ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق : فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت،1995م، ص.67.

4- ينظر : ابن يعيش، شرح المفصل،188/3.

وثانيهما: أنّ هذه الحروف هي الإعراب، أي: علاماته، وهنا إشكال إذ كيف يكون الحرف جزءا من الكلمة وعلامة للإعراب فيها؟. ولعل هذا يجعل هذا التفسير بعيدا.

ويدلنا على اختلافهم في تفسير قوله ما ذكره ابن الأنباري الذي يقول :: "...إنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنّها إعراب، وزعم قومٌ أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح، وأنها حروف إعراب"[1]. فابن الأنباري أشار إلى وجود تفسيرين لقوله سيبويه، ثم فند الأول، و أثبت الثاني وهو كونها حروف إعراب، كما نصّ ابن يعيش على اختلاف النحاة في تفسير قول سيبويه فقال :" ... وأمّا قوله: إنّها ليست بإعراب، فهو صحيح، وهو مذهب سيبويه، وقيل: مذهب سيبويه أن الألف والياء في التثنية إعراب، فالألف بمنزلة الضمة، والياء بمنزلة الكسرة والفتحة والأول المشهور من مذهبه"[2]. فابن يعيش ذكر تفسيرين لقول سيبويه، ثم رجح الأول وهو أن الألف والياء حرفا إعراب بمنزلة لام الكلمة

المطلب الثاني : ردّه على النحاة في تثنية الاسم المبهم

اختلف النحويون في الألف التي تلحق الأسماء المبهمة عند تثنيتها نحو (هذا)، أهي الألف التي في المفرد؟ أم ألف التثنية؟ حيث ذهب ابن جني إلى أن الألف التي تلحق المثنى المبهم في (ذان) هي ألف التثنية، واستدل أبو الفتح على ذلك بانقلابها ياء في حالتي النصب و الجر، وذكر ابن جني أن النون دخلت في المبهم لشبهه بالاسم المتمكن، إذ يوصف، ويوصف به ويصغر، فأشبه الاسم المتمكن من هذا الجانب، و أمّا الاسم المضمر فإنه بعيد من الاسم المتمكن فلا يوصف، ولا يوصف به و لا يمكن أن يصغر.

ويوافق قول ابن جني هذا ما ذهب إليه سيبويه في كتابه، حيث قال : " فإذا ثنيت ذا قلت: ذان، وإن ثنيت تا قلت: تان، وإن ثنيت الذي قلت: اللَّذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللَّذون. وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير"[3].

1 – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،29/1.

2 – ابن يعيش، شرح المفصل،189/3.

3– سيبويه، الكتاب،411/3.

وذهب الفراء إلى أن الألف في (ذان) هي ألف المفرد و أن ألف التثنية قد حذفت لالتقاء الساكنين، وبه خرّج قول الله تعالى (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1] إذ يرى أن الألف فيها هي ألف المفرد، وأما ألف التثنية فقد حذفت لاجتماع الألفين، والإعراب لا يقع في ألف المفرد فلا يجوز أن تقلب الألف ياء، واستدل الفراء على ذلك بأن العرب زادت نونا في جمع الذي و قالوا (الذين) في الرفع و النصب و الجر[2].

ووافقه ابن فارس(ت.395هـ)، حيث ذكر أن الألف الأصلية لم تحذف لئلا يبقى الاسم على حرف واحد، وإنما الحذف كان لألف التثنية، وقد عوض عنها بالنون التي تدل على معنى التثنية، واستدل ابن فارس على ذلك بقوله تعالى(فذانك برهانان من ربّك)[3] فالنون لم تحذف في قوله (فذانك) عند إضافة اسم الإشارة للضمير المتصل، و ذكر ابن فارس علة ذلك أن النون لو حذفت لذهب معها معنى التثنية ، ولا يوجد علامة للتثنية هنا إلا النون، فإذا حذفت النون أشبهت المفرد وذلك لحذف علامة التثنية[4].

و وافقهما من العلماء المحدثين الدكتور إبراهيم أبو سكين، حيث ذكر أن الألف الباقية هي ألف المفرد، و لما ثني الاسم بقيت الألف عن حالها، وذلك لأن اختلاف الإعراب في التثنية يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية، فتركوا الألف على حالها في حالتي النصب والجر، وذكر الدكتور إبراهيم أن هذا مذهب ابن فارس[5].

ورفض ابن جني قول الفراء، و أشار إلى ذلك فقال : " و من الكوفيين من يزعم أن الألف في (ذان) هي الألف التي كانت في الواحد"[6]. وذكر أبو الفتح أنه قول لا يصح، و بيّن وجه فساده أن ألف المفرد لا يجوز قلبها ياء في حالتي النصب و الجر، ولمّا انقلبت الألف في (ذان) ياء في الجر و النصب دلّ انقلابها على أنها ألف التثنية.

1- سورة طه من الآية 63.

2- أبو زكريّا الفراء، معاني القرآن،184/2.

3- سورة القصص، الآية 32 .

4- ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص26.

5 - ينظر : إبراهيم أبوسكين، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، ص.86.

6- ابن جني، علل التثنية، ص.50.

ومذهب جمهور النحاة أن الألف التي تلحق الاسم المبهم عند التثنية هي ألف التثنية، و أن ألف المفرد قد حذفت في التثنية، واستدل أبو إسحاق الشاطبي (ت.790هـ) على ذلك بأن (هذان، وهاتان) الأصل أن يقال عند تثنيتها في حالة الرفع (ذوان وتوان)، كما يقال: في عصا (عصوان)، وفي حالة الجر (ذوين وتوين) كقولهم (عصوين) ولكن خرجوا عن ذلك كما فعلوا في تصغيرهما فقالوا ذيان، وتيان[1].

وذكر أبوسعيد السيرافي (ت.368هـ) أن الألف المحذوفة هي ألف المفرد من (ذا) وقد عوض عنها بالنون، وذلك قياسا على قولهم (اللهم) التي شُددت فيها الميم في آخرها عوضا من الياء، وذكر السيرافي أن تشديد النون في (ذان) يحتمل وجهين: أولهما: أنهم شددوا النون لكي يفرقوا بين النون التي هي عوض من الحركة والتنوين، والنون التي دخلت عوضا من الحرف المحذوف وهو الألف، إذ جُعِل للنون المعوضة من الألف علامة وهي الشدة، وذلك لكون الحركة والتنوين أضعف من الحرف. وثانيهما أنهم شددوا النون ليفرقوا بين الاسم المبهم وغيره، وليدلوا بتشديد النون على أنه على غير طريق المثنى الذي ليس بمبهم[2].

وخلاصة القول فيما سبق أن قول ابن جني و جمهور النحاة هو الأصح من القولين، فعند تثنية (ذا) تصبح (ذان) ، وهذا الأصل فيها، حيث جيء بالألف علامة للتثنية، والنون هذه نون المثنى، ولما دخلت ألف التثنية على المفرد في (ذا) التقى الألفان الساكنان ، الألف الأولى وهي الأصلية، والألف الثانية وهي ألف التثنية، ومعلوم أن الألف لا تقبل الحركة فامتنع تحريك الساكن الأول، فوجب حذف أحد الألفين، فأي الألفين هي أحق بالحذف الألف الأصلية؟ أم الألف الزائدة؟ و الجواب على ذلك هي الأصلية، و يدلنا على ذلك أن الألف في (ذا) هي حرف مبنى، وألف التثنية في (ذان) هي حرف معنى، وهي كلمة مستقلة مثل: ثم ولم و نحوهما، و إذا وقع الأمر بين حذف حرف المعنى، أو حذف حرف المبنى فلا شك أن حرف المبنى أحق بالحذف، وسبب ذلك أن هذا المحذوف يمكن الاستدلال به بمعرفتنا بأصل الكلمة، تعلم أن (ذان) أصلها (ذا) والألف موجودة، ولو ما رأيتها أو نطقت بها تعرف أن أصلها (ذا)، لكن لو حُذفت ألف التثنية ما الذي يدل عليها؟ و هذه الألف جيء بها لمعنى لا يتحقق إلا بوجودها، و إذا حذفت هذه الألف فلا يدل ألف المفرد الموجود على المعنى الذي جاءت من أجله ألف التثنية، ولهذا كانت ألف التثنية أولى بالبقاء، وأما ألف (ذا) فقد حذفت للتخلص من التقاء الألفين الساكنين.

1- ينظر: أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 398/1.

2- ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 61/1.

الخاتمة

كان ابن جني عند عرض المسائل النحوية حريصا على جمع الآراء وعرضها ومناقشتها وإيراد الحجج لكل مذهب، ولم يكن ابن جني يعرض الآراء فحسب، بل كان يهتم بكل جوانب المسألة، ثم يرجح مذهبا ويرفض آخر بالرد عليه، ويتضح ذلك فيما يلي:

1- عدم قبول أن تكون لام الكلمة هي حرف الإعراب في المثنى، وذلك لأن الاسم ينتقل من حالة الإفراد إلى حالة أخرى وهي التثنية، وهذا يحتم انتقال حرف الإعراب عما كان عليه في الإفراد إلى الألف في المثنى.

2- رفض ابن جني أن تكون النون في المثنى هي حرف الإعراب، لأن النون حرف صحيح يقبل الحركة، كما أنها تحذف عند الإضافة وهذا يتأتى مع حرف الإعراب.

3- ردّ ابن جني قول الجرمي أن الألف في المثنى في حالة الرفع حرف إعراب، وأن انقلابها في حالتي النصب والجر إلى ياء هو إعراب، وذلك لأن الجرمي خالف بين جهات الإعراب في المعنى واللفظ.

4- رفض ابن جني قول بعض الكوفيين أن الألف في اسم الإشارة (ذان) هي الألف المفرد، وبيّن وجه فساد هذال القول وهو من انقلاب الألف في حالتي الجر و النصب ياء، وهذا يدل على أنها ألف التثنية.

المصادر و المراجع

1- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق : فخر صالح قدارة، دار الجبل، بيروت،1995م.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. 1، 2002م.

3- الإيضاح في علل النحو، الزجاج، تحقيق : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط.1986،5م.

4- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، ط.2، 1979م.

5- تاريخ بغداد، أحمد بن علي البغدادي، دار الكتب العلمية – بيروت، (د. ط)،(د. ت).

6- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1986م.

7- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم – دمشق. (د.ط)،(د.ت)

8- دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، إبراهيم أبوسكين، ط. بلا.
9- شرح المفصل، ابن يعيش، تقديم : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط.1، 2001م.
10- شرح كتاب سيبويه، أبوسعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – ،لبنان، ط.1، 2008م.
11- الصاحبي في فقه اللغة العربية، ابن فارس، تحقيق :أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1997م.
12- علل التثنية، ابن جني، تحقيق: المهيري، عبدالقادر، منشورات جامعة منوبة التونسية، العدد 2 ،1965م.
13- علل النحو، ابن الوراق، تحقيق :محمود الدريويش، مكتبة الرشد – الرياض السعودية، ط.1،1999م ،
14- الكتاب، سيبويه، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3 ،1988م.
15- معاني القرآن، الفراء، دار عالم الكتب، بيروت، ط.3، 1983م.
16- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1،1993م.
17- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط. 1، 2007م.
18- المقتضب، المبرد، تحقيق : محمد عبدالخالق عظيمة، دار عالم الكتب، بيروت، (د.ط)،1994م.
19- وفيات الأعيان، ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

Ibn Jinni's Responses to the Grammarians In His Book, Ill Al-Thuniya Critical And Analytical Study

Nouralddeen Amhimmid Mohamed Sahl

Abstract

This research deals with Ibn Jinni's responses to the grammarians in his book (Illāl al-Tīnīyah). This study aims to document these responses and discuss them, and state the opinions of the majority of grammarians regarding them, and present their evidence and arguments, in order to know their rights from their mistakes, trying to give preference to what I consider to be more likely. As evidence, the research was organized into two sections preceded by an introduction and followed by a conclusion and an index of sources and references.